مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: (النفط العربي في الاستراتيجيات العالمية)
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. سمير شرف، فادي مالك محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3957
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 21:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (2)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (2) 2004

(النفط العربي في الاستراتيجيات العالمية)

الدكتور محمد معن ديوب*
الدكتور سمير شرف **
فادي مالك محمد ***

(قبل للنشر في 2004/6/15)

□ الملخّص □

يعتبر الأمن الوطني– لدول العالم الصناعي– بشتى مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية مرتكزاً على الأمن النفطي، نتيجةً للارتباط الوثيق بين النفط من جهة، والاقتصاد والصناعة والنقل وفاعلية القوات المسلحة من جهة أخرى، ومن هنا كانت دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى تسعى دائماً من أجل الحصول على النفط بانتظام وبكميات كافية وبأسعار تضمن النمو الاقتصادي الطبيعي.

ويعني ذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان إمدادات النفط وإبقائها بعيدةً عن التهديد، وترتب على هذه الحماية الكبرى للنفط أن أصبح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدولية وأحد المتغيرات الكبرى التي تقوم بدور فاعل في صراع القوى العالمي.

وانطلاقاً من المكان المرموق الذي يشغله النفط العربي في سلة النفط العالمية، وما يحمل من ميزات نسبية وأهمية استراتيجية.

وجدنا أنه لا بد من وضع دراسة تتناول موقع النفط العربي في الاستراتيجيات العالمية، وما هي المزايا التي يتمتع بها هذا النفط عن غيره والتي تجعله متفوقاً من ناحية الاستثمار والجدوى الاقتصادية، إضافةً إلى إبراز حاجة العرب إلى نفطهم المهدد بالسلب والسيطرة الاستعمارية، وما هي أبرز الصراعات والمخططات المرسومة للسيطرة على نفط الخليج العربي.

* مدرّس في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
** مدرّس في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
*** طالب ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، شعبة العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (2)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (2) 2004

The Arabic Oil in the International Strategies

Dr. Mohammad Maan Dayoub*
Dr. Samir Sharaf **
Fadi Malek Mohammad ***

(Accepted 15/6/2004)

□ ABSTRACT □

The national security of the world's industrial nations in its different fields whether economical, social or military, is considered to be based on oil, due to the strong connection between oil on the one hand, and economy, industry, transportation and efficiency of the armed forces on the other hand. That is why nations all over the world, specially the great industrial ones, always seek to get oil regularly and in sufficient amounts and by prices that insure the national economical growth. This means making procedures that insure continuous oil supply and keeping it away from threat.

Since the end of the Second World War, the great protection of oil led it to be an integral part of the international relationships and one of the major variables that has an effective role in the struggle of the international powers.

Starting from the important position of the Arabic oil in the "basket" of the international oil, and due to its proportional features and its strategic importance, we found that it is very important to make a study that deals with the position of Arabic oil among the international strategies and its advantages that make it superior in investment and economy, besides illustrating the need of the Arab to their oil, which is threatened by stealing and colonial dominance as well as the eminent struggle and plans that aim to control the oil of the Arabic Gulf.

*** Lecturer, Faculty Of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Lecturer, Faculty Of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*****Master Student, Faculty Of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

لا يختلف اثنان حول أهمية النفط واحتلاله مكان الصدارة من بين السلع الاستراتيجية في العالم بأسره،فهو مصدر الطاقة الأول والأهم بالنسبة لعجلة الاقتصاد العالمي، والقوات المسلحة بمختلف قطاعاتها، والمادة الفعالة التي لا غنى عنها في النقل البري والجوي والبحري .

وشهدت صناعة النفط نمواً متصاعداً نتيجة للتحولات الأساسية التي حدثت في اقتصاديات الدول الصناعية، وهذا ما جعله سلعة استراتيجية مهمة تقوم بدور حاسم في الاقتصاد العام، خاصةً بعد التطور التكنولوجي الذي حدث في العالم، وزيادة درجة التصنيع التي أدت بالاقتصاد العالمي، وبالأخص الاقتصاد المتقدم الذي سيقف عاجزاً عن النمو، وبالتالي غير قادر على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بدون النفط

إن هذا الارتباط الوثيق بين النفط من جهة، والاقتصاد والصناعة والنقل وفاعلية القوات المسلحة من جهة أخرى، جعل الأمن الوطني بشتى مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية مرتكزاً على الأمن النفطي، ومن هنا كانت دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، تسعى دائماً من أجل الحصول على النفط بانتظام وبكميات كافية وبأسعار تضمن النمو الاقتصادي الطبيعي.

إذا كان النفط بصورة عامة يتمتع بهذه الميزة الاستراتيجية المهمة كما أسلفنا الذكر، فإن النفط العربي يتميز بخصائص استراتيجية إضافية جعلت منه محط أنظار دول العالم أجمع ، وتتمثل هذه الخصائص في المزايا الاقتصادية والطبيعية التي ينفرد بها النفط العربي،إن كان ذلك بالنسبة لمكان تواجده الجغرافي، أو بالنسبة لاحتياطيه الضخم وإنتاجه الوفير .

يتوسط الموقع الجغرافي للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط أكبر الدول المستوردة لهذه المادة كاليابان وأوربا الغربية شرقاً والولايات المتحدة الأمريكية غرباً، إلى جانب قربه من حدود الاتحاد السوفييتي السابق وأفريقيا، ومما يزيد من أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي، وجود المضائق والممرات البحرية التي ينقل النفط عبرها إلى مختلف أنحاء العالم، حيث تشكل قناة السويس الممر البحري الذي يمر عبره جزء رئيسي من إنتاج نفط إيران، العراق، الكويت، البحرين، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان ، أي نصف الأطنان المصدرة من المنطقة باتجاه البلدان الصناعية في العالم.

أما مضيق هرمز: فهو بوابة العبور المائية الضيقة إلى منطقة الخليج العربي، حيث تمر عبره ناقلة نفط كل 11 دقيقة تقريباً، متجهة إلى الخليج العربي أو خارجة منه، وعن طريقه يتدفق ثلثا إمدادات العالم من النفط، أي 90% من حاجات اليابان و70 % مما تحتاجه دول السوق الأوربية المشتركة و50% من استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بالإضافة إلى أنابيب النفط التي تربط الحقول النفطية في كل من السعودية والعراق بشواطئ البحر الأبيض المتوسط (1).

إن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصادية سهولة نقل النفط وقلة تكاليفه، كما تعني من الوجهة الاستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط، هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا (نقطة الضعف الحقيقية في روسيا السوفييتية) أو في حالة الدفاع والهجوم في آن واحد بالنسبة لأوربا الغربية، ومنطقة الأطلنطي.

كما يمكن الاستفادة منه للدفاع عن أواسط أفريقيا الغنية بالثروات المعدنية خاصةً مادة اليورانيوم المرتبطة بجميع أنواع الصناعات النووية (2).

وإضافةً إلى ذلك، فهناك خصائص أخرى تتميز بها آبار النفط العربية ولها قيمة استراتيجية مهمة، فهي تنتشر في مناطق صحراوية ولا تبتعد كثيراً عن البحار، مما يعني إمكان استغلالها بسهولة والدفاع عنها في حالة الحرب والنزاعات كونها بعيدة عن الأماكن ذات الكثافة السكانية.

أما الآبار التي توجد في المياه الإقليمية، فقد جعلت من النفط العربي سلعة صالحة للنقل البحري المباشر دون مواجهة عقبات، وخصوصاً إذا تعرضت أنابيب النفط وطرق المواصلات البرية لأعمال تخريبية مفاجئة(3).

وهكذا يمكننا تلخيص الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي بالأمور التالية :

1. إن المخاطر التي تتعرض لها الآبار النفطية العربية في حالة النزاع المسلح محدودة لأنه من الممكن إعادة تشغيلها بسرعة وسهولة، والمثال على ذلك الحريق الذي تعرضت له آبار النفط الكويتية أثناء غزو العراق للكويت وإعادة إصلاحها خلال مدة وجيزة، وتعرض الآبار النفطية العراقية لعمليات التفجير والتخريب والحرق أثناء الحرب الأمريكية للسيطرة على العراق في نيسان 2003 وإخماد تلك الحرائق بسرعة وسهولة .
2. إن الآبار العربية بحكم موقعها وخصائصها الإقليمية تستطيع أن تزوّد مختلف دول العالم بالنفط بسرعة وبتكاليف منخفضة.
3. آبار النفط العربية، بفضل احتياطيها الضخم وإنتاجها الوفير يمكنها أن تمد العالم بالنفط في حال التوقف المفاجئ لجميع المصادر العالمية الأخرى.
4. إن الدفاع عن آبار النفط العربية يمكن أن تتم بسهولة.

وهذه الخصائص الاستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسر مدى اهتمام دول العالم بتلك المنطقة وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبرها منطقة حيوية واستراتيجية لاقتصادها وأمنها القومي.

والقصد من هذا العرض أن نبين الدوافع والأسباب التي جعلت من دول الغرب الاستعمارية تفتح شهيتها على هذا النفط المميز لتلهفه من بين أيدي أصحابه في غفلة من الزمن.

ولا شك في أن هذه الصفات التي يتميز بها النفط العربي أكسبته ثقلاً نوعياً على المستوى الدولي مضافاً إلى أهميته على صعيد الوطن العربي، وترجم ذلك في تنافس الشركات الأجنبية ومن خلفها دولها الاستعمارية على الظفر بالنصيب الأكبر منه، أو الهيمنة على مصادره بعد تزايد الحاجة إليه، وتتجلّى أهمية النفط في الأقطار العربية في النهضة التي أحدثها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وما يمكن أن يحدثه في المستقبل على صعيد التنمية الشاملة لتلك الأقطار لو قدر لها ذلك.

وهذا ما كانت تخشاه الدول الصناعية الاستعمارية، وهذا ما دفعها إلى التكتل لمواجهة الدول المنتجة للنفط وإبقائها ممزقة ومتخلفة لتحكم قبضتها على النفط العربي، وتتحكم في مصيره.

أهمية البحث:

يعتبر النفط من أهم الموارد التي أنعمت به الطبيعة على الوطن العربي، واكتسب هذه الأهمية البالغة

نتيجةً لتميزه بكثير من الخصائص والمزايا– الاقتصادية والجيولوجية والجغرافية– عن أمثاله من مكامن النفط العالمي لذلك يجب التعرّف على منعكسات تلك الأهمية على السياسات الدولية.

مشكلة البحث:

تعرّض هذا المورد للكثير من محاولات السيطرة الاستعماري منذ فترة اكتشافه إلى حيننا هذا، وحيكت لأجله الكثير من الاستراتيجيات والسياسات الدولية، لذلك كان لا بد من إجراء دراسة تتناول أهمية هذا النفط عربياً وعالمياً، والتعرّف على أهم المخططات والصراعات التي حدثت للسيطرة عليه سواء أكانت داخلية–نزاعات حدودية– أم خارجية.

هدف البحث:

تسليط الضوء على أهمية النفط العربي بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط بشكل خاص وبالنسبة للوطن العربي بشكل عام ثم الانتقال للبحث في أهميته الدولية بصورة أعم وأشمل، ودراسة الصراعات الدولية التي قامت والتي تجري مؤخراً للسيطرة على هذا المورد الهام.

فرضيات البحث:

- هل النفط من الموارد الهامة بالنسبة للعرب والعالم وهل هناك موارد بديلة قد استطاعت القيام بدور بديل لدوره ؟
- هل العرب بحاجة إلى نفطهم ، أم أن الدول الصناعية الكبرى هي أحق وأكثر حاجة إلى هذا النفط ؟
- هل النفط هو عامل من عوامل الصراع والخلاف بين الدول العربية أم أنه من أهم عوامل التكامل والتنمية العربية ؟
- هل مكامن النفط العربي كغيرها من مكامن النفط العالمية، أم أن لها مزايا تجعلها الأفضل عالمياً ؟
- هل النفط العربي هو ثروة عربية خالصة ، وهي في أمان، أم أنها عرضة لمخططات ومؤامرات دولية للسيطرة عليها ؟

متحولات البحث:

نجري دراستنا على متحول مستقل هو النفط العربي، ومتحول تابع هو الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الدولية، ودراسة الانعكاسات الناتجة من المتحول المستقل على المتحول التابع.

المجال المكاني والزماني للبحث:

نجري هذه الدراسة ضمن إطار مكاني هو الدول الحاوية على الآبار النفطية في الوطن العربي بشكل عام

ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وضمن إطار زماني يمتد من تاريخ اكتشاف النفط في الخليج العربي وحتى يومنا هذا.

المناهج المتبعة في إعداد البحث:

تم اعتماد المنهج الإحصائي في عرض بعض الجداول الإحصائية المفيدة في إغناء البحث، إضافةً إلى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بعض المعطيات والمؤشرات، والمنهج التاريخي اللازم لاستعراض بعض المراحل التاريخية التي مرّ بها المتحول المدروس.

المبحث الأول:

حاجة العرب إلى نفطهم المهدد

إن للنفط دورا أساسيا وبارزا في اقتصاديا ت البلدان العربية ويشكل في عدد كبير منها أساس الحياة الاقتصادية، فهو المورد الأهم والرئيسي للدخل الوطني والعملات الأجنبية، وتمثل عائداته الرأسمال الضروري للتنمية، والنفط في هذه الأقطار يعتبر المصدر الوحيد للطاقة والعنصر المهم في صناعة التكرير والبتروكيماويات، بالإضافة لما تشكله صناعة النفط العربي من قطاع واسع للعمل.

1. <u>النفط مورد كبير للدخل الوطني وللقطع الأجنبي:</u>

حيث تمثل عائدات النفط مصدراً حيوياً من مصادر الناتج القومي الإجمالي في البلدان النفطية، وتستفيد الأقطار العربية الأخرى بصورة غير مباشرة من هذه العائدات عن طريق القروض والإعانات المالية من ناحية، والتحويلات الخاصة والرسمية من ناحية ثانية.

ويبقى النفط المصدر الأساسي للدخل والمورّد الرئيسي للعملات الصعبة في الأقطار العربية النفطية حيث بلغت عائدات النفط عام 2001 لكل الدول العربية ما قيمته /153/ مليار دولار، وبالنسبة للدول الأعضاء في أوبك ما قيمته /141/ مليار دولار *.

وتتوقف نسبة مساهمته المستقبلية في الناتج الإجمالي لتلك الأقطار على العوامل التالية:

أ- أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ب- الطلب العالمي على الطاقة بصورة عامة، وعلى النفط العربي بصورة خاصة.

ت- إنتاج النفط من خارج الأقطار العربية.

ث- بقاء السيادة العربية على النفط العربي (4).

2. <u>دور النفط التنموي الكبير:</u>

إن الدور الذي من الممكن أن يقوم به النفط في التنمية هو تقديم رأس المال اللازم لتنفيذ المشاريع الإنمائية وتوفير الطاقة الضرورية للتنمية، كما يشكل قاعدة صناعية مهمة قابلة للتكامل على الصعيد العربي.

فبالنسبة للتمويل: تحتاج مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من بلدان العالم إلى أموال

كثيرة من أجل تنفيذها ويشكل النفط في البلدان العربية النفطية مصدر التمويل الأساسي لعملية التنمية الوطنية كونه يوفر الرأسمال المطلوب للاستثمار في مشاريع إنمائية ، ويتوقف حجم الأموال التي يوفرها قطاع النفط حالياً على كمية الإنتاج والتصدير والسعر الذي يباع به النفط .

أما في السابق، أي قبل تأسيس منظمة (الأوبيك) فقد كانت معظم العائدات النفطية من نصيب الشركات الأجنبية المسيطرة على صناعة النفط في الوطن العربي، وكانت حصة الأقطار العربية المنتجة للنفط شيئاً لا يذكر.

كما أن دور النفط التنموي لا يقتصر على تنمية الأقطار العربية النفطية فحسب وإنما بدأ يتخطى الحدود القطرية ليشمل دوره الإنمائي للبلدان العربية غير النفطية، ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال القروض والتحويلات المالية والاستثمارات المباشرة التي أخذت البلدان الغنية بالنفط تقوم بها إلى جانب المشاريع المشتركة التي تساهم فيها.

ونشير في هذا السياق إلى دور المؤسسات العربية التي وفرت الفرص والأقنية والموارد الملائمة لمشاركة النفط في التنمية العربية، ومن هذه المؤسسات صناديق التنمية العربية في كلّ من الكويت وأبو ظبي والسعودية والعراق، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي تشترك في تمويله جميع الدول العربية.

لذلك ينبغي على الدول العربية المنتجة للنفط أن تتبع سياسة موحدة لمجابهة هذه الهجمة الشرسة ضد ثروتها النفطية بالتنسيق مع منظمة الأوابك وسائر منتجي النفط لإعادة القيمة والسعر الحقيقيين لهذه السلعة، وعند ذلك يمكن للنفط أن يوفر الأموال اللازمة لمشاريع التنمية التي تعود بالخير والازدهار على الوطن العربي.

3. <u>المصدر الضخم لطاقة التنمية:</u>

إن امتلاك الأقطار العربية لأكبر احتياطي نفط في العالم، يمنحها فرصة هائلة للاستفادة من هذه المصادر المحلية في تنشيط عملية التنمية قبل أن تنضب هذه المصادر وتصبح الدول العربية مستوردة للطاقة في المستقبل، ولكي تحافظ الأقطار العربية على ثروتها النفطية(لا بد لها من العمل على ترشيد استغلالها لحقول النفط واكتشاف المزيد منها وتطوير أساليب الاستخراج من الحقول الحالية، والحد من الاستهلاك المبذر لهذا المصدر المحدود الذي تعتمد عليه البلدان النفطية في سد احتياجاتها المحلية والتصدير العالمي) (5).

4. <u>عامل هام من عوامل التكامل العربي:</u>

النفط العربي مادة يمكن استغلالها في بناء صناعة عربية تكون مركزاً لانتشار وتطور الصناعة بشتى فروعها،ويعني ذلك دمج القطاع النفطي بشكل أوسع ببقية أجزاء الاقتصاد من خلال إنشاء شبكة من الصناعات المتكاملة كصناعة التكرير والبيتروكيميائيات والنقل وصناعة الأسمدة والأدوية وغيرها.

إن هذا الاندماج يلغي العزلة التي كان يعيشها قطاع النفط عندما كانت الشركات صاحبة الامتياز تسيطر عليه وتقيد دوره على إنتاج الزيت الخام وتصديره .

إن أهمية تصنيع النفط الخام وتطويره على شكل منتجات مصنعة يرفع نسبة أرباحه بشكل تفوق به أرباح إنتاجه ويحد من تدني أسعاره ويخلق حركة صناعية تمتص البطالة وتفتح منافذ جديدة للدخل القومي والتطور التكنولوجي كما تسمح بدخول البلدان النفطية باب التجارة والصناعة الدولية بشكل متزايد.

صحيح أن مركز الدول العربية النفطية تحسن بعد سيطرتها على قرارات الإنتاج والتسعير والتصدير، إلا

أنها لا تزال في بداية الطريق فيما يتعلق بصناعتها النفطية.

فبالنسبة لصناعة التكرير وهي أولى مراحل تصنيع النفط نجد أن مجموع طاقة التكرير العربية لا يتجاوز 7.5% **من طاقة التكرير العالمية عام 1988 مع العلم أن الإنتاج العربي من النفط الخام يشكل ثلث الإنتاج العالمي، ينطبق هذا الوضع أيضاً على الصناعة البتروكيميائية ونقل النفط وغيره من الأنشطة النفطية اللاحقة لعملية الإنتاج.

ولكي تستطيع الأقطار العربية أن تحقق هذا الهدف الإنمائي الكبير وتستفيد الاستفادة القصوى من الصناعات النفطية، عليها أن تخطط بصورة مشتركة لهذه الصناعات وتوفر الأموال اللازمة لهذا الغرض وذلك من خلال التعاون والتكامل والتنسيق فيما بينها.

مما يعني قلب دور النفط من مجرد مصدر مالي للتنمية إلى محور نمو وتراكم لرأس المال الوطني والتكنولوجيا الوطنية.

وهذا يعني اعتماداً أقل على موارد النفط في التنمية وتنويعاً أكثر لمصادر الدخل القومي عن طريق استخدامه في صناعات تحويلية كالصناعات البتروكيميائية وصناعة الأدوية والأسمدة والنسيج وغيرها.

وانطلاقا مما سبق يتبين لنا حاجة العرب الماسة لنفطهم ومدى ثقل الواجب الملقى على عاتقهم لحمايته من الدول الاستعمارية الطامعة في جني ثماره وحرمانهم منها.

المبحث الثاني:

المزايا النسبية للنفط العربي والتي تجعله الأفضل عالمياً

يتمتع النفط العربي بمزايا قلما نجدها في غيره من النفط الموجود في العالم، وتعود هذه الصفات إلى عوامل طبيعية واقتصادية وسياسية جعلت الوطن العربي يحتل مركزاً متميزاً في عالم النفط.

- **تميُّز النفط العربي جيولوجياً:**

تنفرد آبار النفط العربي عن غيرها من الآبار النفطية العالمية بمجموعة من المزايا الجيولوجية أهمها:

أولاً: خلو الأرض العربية من الزلازل والهزات الأرضية :

إن الأرض العربية سليمة في تكوينها الجيولوجي،وتكاد تخلو من الزلازل والهزات الأرضية التي غالباً ما تصيب الكثير من مناطق العالم، ولعل هذه الميزة هي التي صانت حقول النفط العربية من التفسخات وساعدت على تخزين كميات النفط الهائلة فيها، وأتاحت إمكانات الإنتاج الكبيرة من الحقل الواحد، واندفاع النفط في جوف الأرض دون حاجة إلى الضخ.((إن معظم النفط في الشرق الأوسط تقريباً، يتدفق بالدفع الذاتي نتيجة الضغط الغازي الطبيعي المنبعث منه، في حين أن تسعة أعشار آبار الولايات المتحدة، وثلاثة أخماس آبار فنزويلا، ونسبة كبيرة/31%/ من آبار الاتحاد السوفييتي تعمل بالضخ الصناعي، ويعمل ذلك كلَّه على جعل مقادير النفط القابلة للاستخراج في الشرق الأوسط أكبر من غيرها في مناطق العالم الأخرى المنتجة للنفط)) (6).

ثانياً: غزارة الآبار العربية وقلة عمقها:

إن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، ويتراوح عمق الآبار بين خمسة آلاف وستة آلاف قدم، ونادراً ما يصل إلى العشرة آلاف.

وتتميز آبار النفط العربية بإنتاجيتها المرتفعة جداً، إذ بلغ إنتاج البئر الواحد في المنطقة العربية لعام 1974 ما يعادل /4500 برميل يومياً/، في حين أن إنتاج البئر الواحد في الاتحاد السوفييتي السابق خلال العام نفسه لم يتجاوز/25 برميل يومياً/، وهناك آبار في البلدان العربية حققت أرقاماً قياسيةً في الإنتاج، كالبئر/72/ في حقل كركوك العراقي الذي بلغ إنتاجه اليومي /مائة ألف برميل / (7).

ويعتبر حقل /غوار/ في المملكة العربية السعودية من أهم الحقول النفطية العملاقة في العالم، وتصل طاقته الإنتاجية إلى 2.5 مليون برميل/يوم عبر أكثر من /200/ بئر نفطية منتجة وتحتوي على أكثر من/90 مليار برميل/ أي ما يوازي ثلاثة أضعاف احتياطي النفط الأميركي.

وتجدر الملاحظة إلى أن نسبة الآبار الجافة في الوطن العربي قليلة إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى من العالم، فكلما حفرنا في المنطقة العربية عشرين بئراً نجد واحدة جافة، بينما في الولايات المتحدة يحفرون تسعة آبار ليعثروا على واحدة منتجة (8).

ثالثاً: الموقع الجغرافي للأقطار العربية المنتجة للنفط:

إن ما يميز النفط العربي من الناحية الجغرافية هو وجوده في أقطار تقع في وسط أكبر المناطق المستوردة للنفط/ اليابان شرقا–الدول الأوربية والأمريكية غرباً/.

كما أن معظم آبار النفط العربية تتسم بمزايا استثمارية اقتصادية هامة فهي موجودة في الصحارى الخالية من العوائق الطبيعية، والقريبة من السواحل البحرية، حتى الآبار التي تبعد عن البحر تبقى قريبة من أسواق الاستهلاك العالمية، وتبرز قيمة الموقع الجغرافي للنفط العربي كونه يوفر التسهيلات اللازمة لنقله وتوزيعه في مناطق استهلاكه، سواء عبر الطرق البحرية/كمضيق هرمز وباب المندب/ أو بواسطة شبكة الأنابيب البرية، وهذه الميزة من شأنها تخفيض كلفة النقل، فالمسافة مثلاً بين السواحل العربية/الجزائرية أو الليبية/ وأوربا، أو بين /صيدا أو طرابلس أو طرطوس / ومرسيليا لا تقارن بالمسافة بين موانئ فنزويلا وموانئ أوربا (9).

رابعاً: نوعية النفط العربي:

المعروف أن جميع أنواع النفط الخام تحتوي على نسبة معينة من مركبات الكبريت والمعادن بسبب التفاعلات التي حدثت بين النفط الخام وما تحتويه الطبقات الأرضية من هذه المركبات، ويعتبر النفط الخفيف من أجود أنواع النفط لخلوه نسبياً من مادتي الرصاص والكبريت اللتين تتركان آثاراً سلبية على معدات التصفية وأجهزة التكرير كما تؤديان إلى رداءة مواصفات بعض المشتقات النفطية كالبنزين والكيروسين والوقود المنزلي، إلى جانب تلويث البيئة، والزيادة في الكلفة الرأسمالية التي تفرضها عملية التخلص من هذه الشوائب(10).

ومع وجود اختلافات في نوعية النفط العربي، فإن الصفة العامة التي يتميز بها هذا النفط هي الجودة، أي انخفاض نسبة الكبريت والرصاص فيه.

خامساً: ضآلة كلفة الإنتاج:

إضافةً للمزايا الاقتصادية الكثيرة والهامة التي يتميز بها النفط العربي عن غيره من النفط العالمي– كالاحتياطي الكبير والإنتاج الوفير– هنالك ميزة هامة جداً يتوجب علينا إضافتها إلى سلة المزايا والامتيازات التي

يحملها هذا النفط، وهي تكلفة الإنتاج الرخيصة.

تعددت التقديرات حول التكاليف اللازمة لإنتاج النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط عامةً، والمنطقة العربية بوجه خاص.

و تراوحت هذه التقديرات ما بين/ 8 سنتات/ و/ 45 سنتاً أمريكياً /للبرميل الواحد/ (11)، أما منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك) فقد قدّرت كلفة إنتاج البرميل في فنزويلا بحوالي/50 سنتاً/، و/15 سنتاً/ في الشرق الأوسط.

وفي عام 1966، أجرى الاقتصادي الأمريكي/إدلمان/ دراسة حول تكاليف النفط، خلال الأعوام 1962-1964 في أربع مناطق منتجة للنفط في العالم هي: الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، أفريقيا(ليبيا-الجزائر-نيجيريا)، والخليج العربي(إيران -العراق-الكويت-السعودية).

وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية: إن العراق كان أقل هذه البلدان جميعاً من حيث مجموع التكاليف للبرميل الواحد، واحتلت إيران المرتبة الثانية، وتبعها في المركز الثالث كل من السعودية والكويت، وهذا الأمر يدل على مدى انخفاض تكاليف النفط في الشرق الأوسط عامةً والبلدان العربية بشكل خاص/بحثاً وتنقيباً وإنتاجاً/، مقارنةً بمثيلاتها في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية، كما أن هذه التكاليف كانت أقل في المشرق العربي منها في المغرب العربي/ليبيا-الجزائر/.

ومنذ عام 1972 دخلت صناعة النفط العالمية في طور التكاليف المتزايدة، فازداد المتوسط العالمي لكلفة التنقيب والتطوير عند فوهة البئر من /0.72 دولار لبرميل النفط الخام/عام 1972 إلى /1.88 دولار للبرميل/عام 1977، وفي الفترة نفسها ارتفعت هذه الكلفة من/0.08 دولار للبرميل إلى 0.42 دولار في الشرق الأوسط، ومن/1.92 دولار للبرميل إلى 5.57 دولاراً في الولايات المتحدة.

وتشير دائرة الاقتصاد في المعهد الفرنسي للبترول إلى أن تكاليف الإنتاج للنفط الخام في عام 1978 تراوحت بين القيم التالية (12) :

من 0.2 إلى 2.5 دولاراً للبرميل في الشرق الأوسط

من 1.5 إلى 3 دولار للبرميل في أفريقيا

من 1.5 إلى 9 دولار للبرميل في الولايات المتحدة

من 3 إلى 9 دولار في بحر الشمال.

وفي الوقت الحاضر يتصف نفط العربية السعودية بأنه الأرخص بين كلّ النفط في العالم، حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل خمسة عشر دولاراً كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية.

انخفضت كلفة برميل النفط في الإمارات العربية المتحدة بعد حرب الخليج الثانية من خمس دولارات إلى 1.8 دولار في أيلول 1993.

في الكويت كانت كلفة إنتاج البرميل الواحد حوالي 1.5 دولار ثم ارتفعت بعد الحرب إلى 2.5 دولار في إنتاج عام 1992 (13).

إن تدني كلف إنتاج النفط في الأقطار العربية يعود لأسباب يمكن إيجازها بما يلي:

- ضخامة الاحتياطي النفطي المخزن في باطن الأرض العربية.

– غزارة النفط في الحقول العربية وسهولة استخراجه، وقلّة عمق آباره، مما يخفف من تكاليف الحفر والتنقيب.
– قرب الحقول المنتجة من البحر، مما يعني اقتصاداً في تكاليف النقل، والضخ بالأنابيب.
– انخفاض مستوى الأجور في الأقطار العربية عكس ما هي عليه في الولايات المتحدة وفنزويلا.

ومما لا شك فيه أن هذه الكلفة المتدنية لإنتاج النفط العربي هي التي أتاحت للشركات الأجنبية القدرة على السيطرة على الأسواق وتحقيق الأرباح الخيالية، وهي تعتبر بالتالي من الأسباب التي دفعت الدول الكبرى إلى التسابق للحصول على نفط الشرق الأوسط عامةً ونفط المنطقة العربية بشكل خاص.

فهل بقي مجال للعجب من تكالب القوى الرأسمالية لحيازة تلك المادة ! مستخدمةً بذلك أبشع الوسائل وأكثرها وحشية للسيطرة عليه، وهل غريب أن يندفع جورج بوش/ الابن/ وحكومته النفطية للسيطرة على الخليج– وهم يعلمون أكثر من غيرهم قيمة وأهمية نفط تلك المنطقة–كما يعلمون أيضاً أن المنطقة تضمّ مخزونات كبيرة غير مكتشفة بعد.

المبحث الثالث:

منطقة الخليج العربي وما تحتويه من نزاعات نفطية

من بين كل مناطق العالم الكبرى المنتجة للنفط، تعد منطقة الخليج الأكثر احتمالاً لأن تشهد صراعاً في القرن القادم، فالخليج الذي يحوي حوالي ثلثي مخزونات النفط العالمي سيبقى بالتأكيد بؤرة للمنافسة الشديدة على نطاق العالم عندما يرتفع الطلب على الطاقة في العقود المقبلة.

إن منطقة الخليج العربي تضم بين ظهرانيها تنافسات شديدة بين القوى المتعددة، إضافةً إلى الانشقاقات الدينية، والنزاعات الإقليمية، وهذه الانقسامات غالباً ما كانت دافعاً للعنف في الماضي، ومن المرجح أن تفعل ذلك مرات أخرى في المستقبل عندما تتوفر لها بيئة مناسبة لذلك، ولأن أي شيء من هذا القبيل يمكن أن يعرض للخطر الإمداد العالمي من النفط، فإن التدخل من قبل القوى الخارجية –خاصة الولايات المتحدة–هي إمكانية دائمة الوجود.

وتساهم عوامل كثيرة في احتمال وقوع الحرب في منطقة الخليج، لا تتصل كلها بالنفط، فالطموح السياسي، والخلافات الدينية، والقبلية شكلت سمة بارزة من سمات الصراع بين شعوب المنطقة في الفترة التي سبقت اكتشاف النفط فيها، لكن مع الاكتشافات المتتابعة لآبار كثيرة من النفط ووجود مخزونات هائلة من الطاقة في تلك المنطقة، فمن المرجح أن يزيد هذا الاكتشاف من وتيرة الحرب والدمار النسبي الذي تخلفه.

فمن ناحية أولى يقع الكثير من مخزونات الطاقة الهامة في مناطق تدعي الحق فيها دولتان أو أكثر أو في مناطق حدودية بدون معالم وليس لها حدود راسخة.

ولأن امتلاك هذه المناطق المتنازع عليها يمكن أن ينتج مليارات الدولارات من العائدات السنوية للنفط والغاز الطبيعي، فإن مختلف المدعين لملكيتها يختارون السيطرة على الأرض من خلال القوة بدلاً من السماح لمنافس بأن يحصل على كل أو جزء من هذه الملكيات.

ويمكن أن ينشأ الصراع أيضاً في أوضاع يكون فيها خزان النفط كبير وممتد عند الحدود بين بلدين أو عندما تحاول دولة أن تستخرج حصة غير متناسبة من المخزون الكلي.

(اتهم العراق الكويت بأخذ أكثر من حصتها المشروعة من حقل الرميلة المشترك في أواخر الثمانينيات،

وهو ما وفّر ذريعة لأجل الغزو العراقي للكويت في عام 1990) (14).

إن وجود احتياطيات كبيرة من النفط في الخليج زاد من احتمال الصراع بين دول المنطقة، كما زاد من شدة هذا الصراع، حيث أعطى هذه الدول وسيلة لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة.

فمنذ أن جلب رفع سعر نفط أوبك عام 1973–1974 دخلاً إضافياً لبلدان الخليج، أنفقت هذه الدول بشكل مشترك مئات مليارات الدولارات على الأسلحة المستوردة، وفي حالات كثيرة كانت تحصل على الأنظمة المتوفرة والأكثر تعقيداً وفتكاً، إن الحصول على كثير من الأسلحة المتطورة للغاية عزز بلا شك النزاعات التوسعية لبعض قادة الخليج، بمن فيهم شاه إيران(المعزول)–الذي تدخل في الحرب الأهلية العمانية في منتصف السبعينيات)، وكذلك الرئيس العراقي (المعزول أيضاً) في حربه ضد إيران والكويت، وكان وجود الكميات الكبيرة من الأسلحة الحديثة يرتفع بشكل طبيعي كلما اندلعت حرب في تلك المنطقة، فالحرب العراقية–الإيرانية 1980–1988 تسببت بملايين الإصابات البشرية وخسائر مادية في الممتلكات تقدَّر بمليارات الدولارات، حيث استطاع الجيش العراقي وفي غضون ساعات قليلة من بسط سيطرته بشكل كامل على دولة مثل الكويت مما يعكس التسلح الكبير الذي كان يتمتع به في ذلك الوقت.

إن ارتفاع الدخل النفطي زاد أيضاً من خطر الصراع الداخلي في الخليج، خاصةً في تلك البلدان التي يذهب فيها الكَم الأكبر من هذه الأموال إلى نخبة صغيرة من الأمراء أو رجال الأعمال.

وبالرغم من أن هذه الدول حاولت تجنب النزاع الداخلي على توزيع عائدات النفط، وذلك بتقديم منافع استثنائية لمواطنيها(منها الطبابة والتعليم المجانيين، تقديم الدعم الحكومي للطعام والسكن والطاقة)، فإن تراكم هذه الثروة الكبيرة جداً في أيدي نخبة بارزة أثار بشكل طبيعي قدراً من الاستياء من جانب أولئك الذين يتمتعون بامتيازات أقل ، وعندما تضافر هذا الاستياء مع مظاهر أخرى من مصادر الرفض وعلى أي شكل خرجت به–(دينية، سياسية، أيديولوجية)–، فإن النتائج تكون انفجارية وكارثية في آن معاً (15).

يقول قائل أنه يمكن العثور على كثير من هذه العوامل، في مناطق أخرى تضم مخزونات كبيرة من النفط، لكن ما يميز منطقة الخليج عن غيرها من المناطق الأخرى، هو أن القوى العظمى –بما فيها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية– اختارت التدخل في النزاعات المحلية لتلك المنطقة عندما أدركت وجود تهديد حقيقي للتدفق الحر للنفط منها– ولعبت بريطانيا دوراً أساسياً في شؤون الخليج العربي منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وحتى أوائل السبعينيات، أما الولايات المتحدة، فكانت لاعباً إقليمياً كبيراً منذ الخمسينيات.

وانطلاقاً من الإيمان بأن حرية الوصول إلى طاقة الخليج هي ضرورية لأمن أمتيهما، فإن قادة البلدين أقروا بشكل منتظم استخدم القوة للتغلب على ما كان يعتبر بمثابة عوائق أمام الإنتاج والإمداد للمستثمرين.

لم تعد بريطانيا تمارس دوراً عسكرياً كبيراً في الخليج بشكل منفرد كما كانت عليه الحال في الماضي، لكن الولايات المتحدة وسَّعت بشكل مطّرد وجودها العسكري في المنطقة، حتى عندما تم تخفيض القوة العسكرية للولايات المتحدة في مسارح الحرب الأخرى مثل أوربا والشرق الأقصى، تم نشر قوات إضافية في الخليج، فلن تسمح الولايات المتحدة لدولة معادية لها بأن تكتسب المقدرة على إعاقة تدفق النفط من الخليج إلى الأسواق الكبرى في الغرب –وهو المبدأ الذي أعلنه أول مرة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في كانون الثاني من عام 1980 (16)– واستخدم في الثمانينيات والتسعينيات لتبرير استخدام القوة من قبل الجنود الأمريكيين في الخليج.

وكان المسؤولون الأمريكيون يزعمون أن الوجود البارز للجنود الأمريكيين في الخليج، وإبداء الرغبة المؤكدة

من قبل القيادات الأمريكية المتعاقبة في المصادقة على استخدام القوة، سوف يقلل من خطر الصراعات المحتملة، لكن ذلك كان له منعكسات سلبية تفوق بكثير الفائدة التي حققها في تلك المنطقة.

فالوجود العسكري الأمريكي الكبير تحديداً، إلى جانب استخدام القوة في كثير من المضامير، هيج عداءً شرساً من ناحية التنظيمات المتشددة –التي ترفض وجود غير المسلمين على أرض الإسلام الأولى، كما زادت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل النار اشتعالاً، ونضيف إلى ذلك الهجوم الأمريكي على التنظيمات الإسلامية في أفغانستان مؤخراً كذلك احتلال العراق وسقوط بغداد وما سبقهما من حصار اقتصادي على العراق وليبيا، قد نفَّرت الكثير من العرب الذين كانوا موالين للغرب بشكل أو بآخر. وأصبح الناس في البلدان المجاورة لتلك البلدان على اعتقاد بأنه من المرجح أن تستخدم الولايات المتحدة القوة ضد العرب والمسلمين في أي مكان وزمان أكثر من استخدامها ضد أعداء آخرين.

لذلك فإن هذه العوامل إذا ما أُخذت معاً. فإنها سترسم الصورة القاتمة التي تعوم فوق آبار النفط في تلك المنطقة، لذلك واستقراء لما تقدم تظهر حتمية الصراع على نفط تلك المنطقة، وبناء عليه لا بد من الإشارة إلى المصالح الحيوية المعرضة للخطر في منطقة الخليج، وما هي مصادر النزاع المحتملة .

إن الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج بالنسبة إلى القوى المحركة للصراع العالمي على الموارد الاقتصادية الهامة، هي نتاج للجيولوجيا بكل ما تعنيه الكلمة من معنى: حيث أن التقديرات تشير إلى 65 % من المخزونات العالمية النفطية غير المستخرجة موجودة في هذه المنطقة الصغيرة من العالم. ويعتقد كثير من الجيولوجيين أن الاكتشافات المستقبلية ستزيد المخزون الصافي للمنطقة (17).

إن المكامن النفطية في الخليج تتمتع بميزة نسبية على قريناتها في بقية بقاع العالم، حيث أنها عالية التركيز، ومتوضعة بالقرب من السطح، فهذا بدوره يجعلها من أهم المكامن الأسهل استكشافاً والأوفر استخراجاً والأكثر قابلية للتطوير.

وعلى الرغم من أنه من المحتمل أن يتم العثور على مخزونات جديدة من النفط في شمال المحيط الأطلسي أو في سيبيريا، أو في مواقع بعيدة أخرى، فإن منطقة الخليج لوحدها يمكن أن تؤمن المقادير الهائلة من الهيدروكربونات اللازمة لتلبية الطلب المرتفع في القرن الحادي والعشرين.

تضم منطقة الخليج المنتجة للنفط خمسة مورِّدين كبار وبضعة مورِّدين ثانويين. وتتصدَّر المملكة العربية السعودية قائمة كبار المنتجين،حيث تمتلك احتياطيات مؤكَّدة تقدّر بـ 263.5 مليار برميل، أي ما يمثل حوالي 25 % من الإجمالي العالمي، تليها أربع دول أخرى ذات احتياطيات كبيرة جداً هي: العراق (112.5 مليار برميل)، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة (97.8 مليار برميل)، ثم الكويت(96.5 مليار برميل)، والدولة الرابعة على حدود الوطن العربي وهي إيران (89.7 مليار برميل)، أما الموردين الثانويين فمن أبرزهم البحرين (0.2 مليار برميل)، وسلطنة عُمان (5.6 مليار برميل)، وقطر (4.5 مليار برميل)، واليمن (4 مليار برميل)–الأرقام في عام 2000 (18)

هذه البلدان التسعة مجتمعة أنتجت بشكل وسطي 21.8 مليون برميل من النفط في عام 1999، أي ما يعادل 30 % من الإنتاج العالمي الإجمالي، كما كانت تمتلك ما يقدر بـ643.5 مليار برميل من النفط غير المستخرج–كذلك في عام 1999 وهو ما يزيد عن 65 % من الاحتياطيات العالمية الإجمالية (19).

الجدول رقم (1): يبين احتياطيات النفط الخام (في نهاية العام) مقدرة بـ مليارات البراميل،
الجدول مأخوذ من تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط لعام 2001 (20)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإمارات	98.1	98.1	98.1	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
الجزائر	10	10	10	10	9.2	9.2
السعودية	261.5	261.5	261.5	261.5	263.5	261.5
سوريا	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
العراق	112	112	112	112	112	112
قطر	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
الكويت	96.5	96.5	96.5	96.5	96.5	96.5
ليبيا	45	45	45	45	45	45
مصر	3.1	3	3	3.5	3.5	3.7
السودان	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3
عمان	5.2	5.2	5.3	5.5	5.4	5.6
المغرب	0	0	0	0	0	0
اليمن	4	4	4	4	4	4
تونس	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
إجمالي الدول العربية	643.2	643	643.7	644	645.1	643.5
إجمالي العالم	1044.6	1049.3	1050.8	1051.6	1033.2	1035.9
إجمالي دول العالم عدا الدول العربية	401.4	406.3	407.1	407.6	388.1	392.4

الجدول رقم (2): يبين إنتاج النفط الخام في الدول العربية في الفترة الممتدة من عام 1995
وحتى عام 2000: مقدرة بـ آلاف البراميل/ اليوم (21)
- الجدول مأخوذ أيضاً من نفس المرجع السابق /تقرير منظمة الأوابك/2001/صفحة 22

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإمارات	2160	2161	2161	2244	2049	2233

البحرين	146	157	163	183	176	181
تونس	89	87	82	81	79	76
الجزائر	752	806	846	827	857	891
السعودية	8023	8102	8012	8280	7564	8108
سوريا	591	582	563	553	542	510
العراق	737	740	1384	2181	2720	2889
قطر	390	393	405	618	609	640
الكويت	2007	2006	2007	2052	1873	2007
ليبيا	1399	1394	1396	1449	1287	1345
مصر	840	809	827	809	771	767
الأردن	0	0	0	0	0	0
السودان	2	2	9	12	57	193
عمان	852	885	904	899	904	928
المغرب	0	0	0	0	0	0
اليمن	344	305	373	385	407	440
إجمالي الدول العربية	18332	18430	19131	20573	19894	21207

نستنتج من الجدولين السابقين الأهمية الكبرى التي تشغلها منطقة الخليج العربي على الخارطة النفطية العالمية سواء تعلق ذلك بالاحتياطي أو بكميات الإنتاج الهائلة.

لكن العامل الأساسي هنا هو الاحتياطيات، فبوجود ما يزيد على 580 مليار برميل من النفط في منطقة الخليج العربي مضافاً إليها احتياطي إيران والبالغ 89.7 مليار برميل في نهاية عام 1999، فإنه بإمكان دول الخليج أن تستمر في استخراج وإنتاج النفط لبضعة عقود قادمة بالمعدَّلات الحالية أو حتى بمعدلات أعلى للإنتاج، أما بقية المنتجين الكبار فلديهم احتياطيات أصغر، ويميلون إلى استغلال مخزوناتهم المتاحة بمعدل أسرع.

فالولايات المتحدة مثلاً: تنتج في الوقت الراهن النفط بمعدل يبلغ 2.8 مليار برميل بالسنة، فإذا تم الحفاظ على هذا المعدل في السنوات المقبلة ولم تكتشف مكامن جديدة للنفط، فإن احتياطاتها التي كانت تقدر بـ 28.6 مليار برميل في عام 2000، سوف تستنزف بالكامل بحلول عام 2010 (22)

بالرغم من ذلك فإن الاحتياطيات الموجودة في الخليج ضخمة حيث إن الزيادة المتوقعة في معدلات الإنتاج لن يكون لها ذلك الخطر الكبير على وجود كميات لا يستهان بها في عام 2010 وما بعد.

وعند دراسة وتحليل مسألة الاحتياطيات، يجب أن نقف عند المملكة العربية السعودية بشكل خاص، فإن هذه المملكة ليست فقط أكبر منتج للنفط في العالم– فكانت تستخرج 8.6 مليون برميل باليوم عام 1999، أو 12%

من إجمالي الإنتاج العالمي – بل هي تمتلك أكبر مخزون غير مستخرج من النفط ويقدر بـ261.5 مليار برميل، فهي بذلك تفوق بمخزونها أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وأوربا والاتحاد السوفييتي السابق مجتمعين(23).

ويعتقد معظم الجيولوجيين أن التنقيب المستمر سيؤدي إلى اكتشاف احتياطيات إضافية، مما يعزز وضع العربية السعودية بوصفها أكبر مورد للنفط في العالم.

إن امتلاك العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى تلك الكميات الهائلة من النفط، يجعلها وحدها القادرة على تأمين الإنتاج اللازم لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي، فإذا ازداد استهلاك النفط على النطاق العالمي بنسبة 55 % في الفترة الواقعة بين عامي 1997 وحتى عام 2020 ، كما تنبأت وزارة الطاقة الأمريكية(24)، فإن حصة هامة من النفط الإضافي يجب أن تأتي من الخليج، إذ لا يوجد حوض نفطي آخر بهذا الحجم قادر على توفير إنتاج كاف لسد الزيادة بهذه الضخامة.

لهذا السبب وحده فإن كل توقعات العرض والطلب في المستقبل تفترض أن الخليج سوف يمثل حصة دائمة الاتساع من احتياجات العالم من النفط: من 27 % في عام 1990، إلى 33 % في عام 2010، وصولاً إلى 39 % في العام 2020(25)

مع التقدم في سنوات القرن الحادي والعشرين، ستصبح الدول المستوردة للنفط أكثر اعتماداً على إمدادات الطاقة من الخليج، فسوف تزداد الواردات العالمية من بترول الخليج بأكثر من الضعف فيما بين 1997 و2020، أي من 16.3 إلى 36.4 مليون برميل يومياً.

إن هذا الارتفاع في كمية الواردات سيكون متفاوتاً بين البلد والآخر، حيث يقدر لبعض الدول أن تشهد زيادة هائلة في وارداتها من نفط الخليج، فالصين مثلاً: يُتنبأ لها أن تقفز وارداتها بنسبة 960 % على مدى العقدين القادمين،أي من 0.5 مليون برميل إلى 5.3 مليون برميل باليوم، وسوف ترتفع واردات البلدان النامية في القارة الآسيوية بنسبة 114 %، من 4.2 إلى 9 مليون برميل باليوم، وواردات بلدان أميركا الشمالية بنسبة 105%، من 2 إلى 4.1 مليون برميل يومياً. (26)

إن الاعتماد المتزايد للدول الصناعية على طاقة الخليج سوف يؤجج الضغوط ويرفع من وتيرتها في تلك الدول، ونتيجة لذلك سوف تصبح مكامن النفط والغاز الواقعة في المناطق المتنافس عليها ذات قيمة متزايدة، وسيواجه المطالبون بحق تملك هذه الاحتياطيات إغراءً أكبر للسيطرة عليها واحتلالها باستخدام القوة العسكرية، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا للسيطرة على نفط العراق وأدى إلى سقوط بغداد في التاسع من نيسان عام 2003، كما أن الطامحين من قادة الدول النفطية قد يتعرضون للإغراء لتوسيع ممتلكاتهم النفطية من خلال ضم بلدان مجاورة، وهو ما ابتلي به النظام المخلوع في العراق عندما بادر إلى احتلال الكويت عام 1990، كما أن التركيز الكبير لدخل النفط في أيدي النخب الحاكمة يمكن أيضاً أن يزيد الحماس الثوري لدى الطبقات المحرومة مما يشعل فتيل النزاعات الداخلية البالغة الخطورة على أمن تلك المكامن النفطية ، ويجب ألا ننسى هنا أن أي تدهور أو تطور من هذه التطورات يمكن أن يعرض للخطر التدفق الحر للنفط ، مما يستدعي تدخلا عسكريا مباشرا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التزاماً بما أخذته على عاتقها.

إن الاعتماد العالمي الزائد على نفط الخليج سوف يولد مصادر جديدة للصراع عندما يصبح مزيد من الأمم معتمدا على الخليج لأجل وارداتها الضرورية من النفط، والمنافسة للوصول إلى المورد المتاح سوف تشتد.

تساعد قوى السوق بكل تأكيد في التخفيف من هذه الضغوط بإتاحة المجال للبلدان الأكثر غنى بتدبير ما

تحتاج إليه عبر دفع رسوم أعلى، وبإجبار الدول الأقل غنى على تخفيف الطلب بطريقة ما. لكن بعض البلدان المستوردة قد تبحث عن وسيلة بديلة لتلبية احتياجاتها، مثل تشكيل أحلاف عسكرية مع القوى المحلية وتجارة الأسلحة وأشكال أخرى من أشكال التعاون والمساعدة مقابل النفط، وتمت تجربة مثل هذه الأمور في الخليج؟؟!! فاحتفظت فرنسا بصلات مع صدام حسين قبل 1990، في حين أن الصين شكلت مثل هذه العلاقة مع إيران، ووسّعت الولايات المتحدة الأمريكية من علاقاتها مع العديد من دول الخليج كالكويت وقطر والعربية السعودية.

وبوجود دول كثيرة تتنافس على الوصول إلى النفط بهذه الطريقة، فإن العلاقات بين المتنافسين ضمن المنطقة الواحدة سوف تصبح أكثر توتراً ويزداد خطر الحرب فيما بينها، ويؤدي ذلك إلى صدام بين الداعمين الخارجيين لقوى الخليج الناشئة، ويبدو ذلك جلياً في التنافر الكبير في الآراء والمواقف بين بعض الدول الأوربية من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى قبل اندلاع الحرب على العراق، حيث شعرت الأولى أن مصالحها النفطية في تلك المنطقة تتعرض للخطر فبذلت قصار جهدها للحفاظ على مكتسباتها من تلك المنطقة سواء كان ذلك بمعارضة الحرب في البداية أو من خلال التراجع الخفي عن هذا القرار مقابل صفقات غير معلنة.

لكن قوى السوق يمكن أيضاً أن تفشل بطريقة أخرى عن طريق التسبب بارتفاع أسعار النفط إلى مستوى يخلق ضائقة اقتصادية واسعة النطاق في البلدان المستوردة، مما ينعكس عليها بصورة تظاهرات، واضطرابات، وأعمال شغب، وأشكال أخرى من الصراع المدني، عند ذلك يكون القادة السياسيون مجبرين على اتخاذ أقصى الإجراءات لاستعادة النظام العام، فيلجئون إلى تصدير تلك الأزمة إلى الخارج من خلال تحقيق نصر عسكري خارجي على الأغلب في منطقة تحتوي سبب الأزمة(النفط)، إن مثل هذا العمل تم التفكير به من قبل القادة العسكريين الأمريكيين في الماضي، ويمكن أن يتم استخدامه في أي وقت في المستقبل.

<u>الجدول رقم (3):</u> يبين لنا الواردات العالمية من نفط الخليج عام 1997 مع التوقعات المستقبلية حتى عام 2020 (بملايين البراميل في اليوم).

المصدر: كتاب الحروب على الموارد /مايكل كلير/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ 2001/ صفحة 68/ مأخوذ U.S. Department of Energy, International Energy Outlook 2000,Table 13

المنطقة المستوردة والبلد المستورد	الواردات الفعلية 1997	الواردات التقديرية 2020	النسبة المئوية للزيادة بين (1997–2020)
أميركا الشمالية(*)	2	4.1	105
أوربا الغربية	3.5	3.7	6

آسيا المتطورة (**)	4.8	5.5	15
الصين	0.5	5.3	960
الشرق النامي وجنوب شرق آسيا	4.2	9	114
كل البلدان الأخرى	1.3	8.8	557
المجموع	16.3	36.4	123

(*) الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

(**) اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا. (27)

المراجع:

.....

1. متـى–د. أنطـوان/ الخلـيج العربـي فـي الجيـو اسـتراتيجية الدوليـة/ مقـال منشـور فـي صـحيفة السـفير /1990/8/29/ صفحة 6

2. عبد الله ربيع– د. حامد/ البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة/ دار النهضة العربية/ بيروت/

1971/ صفحة 53

3. المرجع السابق نفسه / صفحة 54-55

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2002 القسم الخامس (الطاقة) / الصفحة 403

4. مجلة النفط والتعاون العربي/منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط/ العدد155/ لعام 1989/ صفحة 19-21

5. برجاس- د.حافظ/ الصراعات الدولية على النفط العربي/ دار بيسان/بيروت/2000/صفحة179

** المرجع السابق نفسه صفحة 23

6. السيد علي- عبد المنعم/دراسات في اقتصاديات النفط العربي/ صادر عن معهد البحوث والدراسات العربية/القاهرة/ 1979/صفحة 27

7. بيضون- توفيق/اقتصاديات البلدان العربية/الجزء الأول/مؤسسة الحسيني/بيروت/1984/صفحة 205

8. مجلة المستقبل العربي / عدد181/آذار1994/عبد الله- عبد الخالق/النفط والنظام الإقليمي الخليجي/صفحة 35-36

9. المرجع السابق نفسه / صفحة 36

10. من/ وقائع مؤتمر الطاقة العربي الثاني/ الجزء الأول/قطر1982/ منشورات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط/الكويت 1983/صفحة281 / مأخوذ من كتاب الصراع الدولي على النفط العربي/ للكاتب د.حافظ برجس/دار بيسان/بيروت2000/صفحة 165

11. التتّير- د.سمير/مدخل إلى استراتيجية النفط العربي/ طبعة أولى/معهد الإنماء العربي/ بيروت/1981/صفحة94- 96

12. ترزيان – بيير/الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران/ترجمة: فيكتور سحاب/المؤسسة العربية للدراسات والنشر/بيروت/1982/صفحة292

13. مرجع سابق/برجاس – حافظ / الصراعات الدولية على النفط العربي/ دار بيسان/ بيروت/ 2000/ صفحة 55

14. بلقزيز – عبد الإله/ حرب الخليج والنظام الدولي الجديد/ الجزء الأول/ مؤسسة الحسيني/ بيروت / 1984/ صفحة 184

15. سالينجر – بيير وأريك – رولان/ حرب الخليج – الملف السري/ تعريب: دار آزال للتوزيع والنشر/ بيروت/1991/ صفحة 32

16. بالمر – بروس/ الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات/ تعريب: أحمد بهاء الدين / مؤسسة الأبحاث العربية/ بيروت / 1981/ صفحة 54

17. معلوف – إيلي/ العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب/ مزيخ للطباعة والنشر/ بيروت / طبعة أولى/1991/ صفحة 12

18. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط / الأوابك / annual statistical report / عام2001 / القسم الأول / صفحة 20

19. مرجع سابق / حافظ برجاس/ الصراعات الدولية على النفط العربي/ دار بيسان/ بيروت/ 2000/ صفحة132

20. تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط/ التقرير الإحصائي السنوي/ عام 2001 / صفحة 20–21

21. مرجع سابق/ تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الأوابك/ التقرير الإحصائي السنوي/ عام 2001 / صفحة 22

22. كلير – مايكل / الحروب على الموارد / ترجمة عدنان حسن / دار الكتاب العربي/ بيروت/2001/ صفحة65

23. مرجع سابق / تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك / التقرير الإحصائي السنوي/ عام 2001 / صفحة 38

24. المراغي – محمود/ أرقام تصنع العالم / كتاب العربي/ العدد 32 / الفصل الثامن (الطاقة) /15 نيسان 1998 / صفحة 112

25. مرجع سابق/ د. حافظ برجس/ الصراع الدولي على النفط العربي/ دار بيسان/ بيروت/ 2000/ الصفحة88

26. بورشتاين– دانييل/ التنين الأكبر الصين في القرن الحادي والعشرين/ترجمة شوقي جلال/ سلسلة عالم المعرفة العدد 271 /الكويت/2001

27. مرجع سابق/ كلير– مايكل/ الحروب على الموارد/ ترجمة: عدنان حسن/ دار الكتاب العربي/بيروت/ 2001/ صفحة 68